مجلة الدراسات التاريخية العسكرية

المجلد الرابع العدد الثاني (عدد خاص جوان 2022)

ص ص 13 -32

تاريخ الاستلام:2022/04/06. تاريخ القبول: 2022/04/25

استقلال الجزائر من الاستعباد الفرنسي نتاج تضحيات أمة (1830- 1962)

Algeria's independence from French enslavement is the product of the sacrifice of a nation 1830-1962

المؤلف: د. سليم بعلوج*

جامعة مولود معمري. تيزي وزو

البلد:

(الجزائر)

البريد الإلكتروني:

Selimbaaloudj722017@gmail.com

ملخص:

تقدم هذه الدراسة قراءة تاريخية وتحليلية لما حدث للشعب الجزائري من انتهاكات مارسها الإستدمار الفرنسي عليه، مستعملا كل الوسائل القمعية المادية والمعنوية التي تحول دون انعتاقه من العبودية والاستغلال؛ كانت محصلة ذلك عددا كبيرا من الشهداء والأرامل، والأيتام، والمعطوبين.

بالمقابل، ورغم الآثار الوخيمة لجرائم الاستدمار ، ولكون السعي للحرية واسترجاع الكرامة المسلوبة، غاية وجب التضحية من أجلها فإن ردة فعل الجزائريين كانت قوية، حيث استطاعت القيادات الثورية أن تتحدى كل هذه الممارسات ، وتمكنت من إفشال جميع مخططاته؛ وبالتالي إرغامه على الرضوخ إلى الأمر الواقع، ودفعه إلى المغادرة وهو يجر ذيول الهزيمة والمهانة.

كلمات مفتاحية: الإجراءات القمعية، الفشل الكولونيالي، جيش التحرير الوطني، الرضوخ، استرجاع الكرامة.

Abstract

This study presents a historical and analytical reading of the violations committed by the French colonialism against the Algerian people, using all repressive material and moral means that hinder his liberation from slavery and exploitation. Consequently, there was a large number of martyrs, widows, orphans and disabled; on the one hand, on the other hand, despite the terrible effects of the colonialiser's crimes, the reaction of the Algerians was so powerful for the sake of the pursuit of freedom and restoration of their stolen dignity as an objective that had to be sacrificed for. The revolution leaders were able to challenge all these practices. They were able to defeat all the colonizer's plans. Thus, forcing him to submit to the fait accompli, and pushed him to jeopardy while he was running the tails of defeat and humiliation

Keywords

Repressive measures, colonial failure, National Liberation Army, acquiescence, Restoration of dignity

المؤلف المرسل: .....الدكتور بعلوج سليم.....،

الإيميل: **Selimbaaloudj722017@gmail.com** .....

مقدمة:

إن كثيرا من الفلاسفة والعلماء والأدباء الفرنسيين خاصة في عصر ما اصطلح عليه بعصر التنوير مثل فرانسوا ماري آروويه المعروف باسم فولتير(Voltaire)(1694-1778)، وجان جاك روسو(Jean Jacques Rousseau) (1712-1778)، وكذا صاحب مقولة: "أنا أفكر، إذا أنا موجود" رينييه ديكارت(René Descartes) (1596-1650) كانت أفكار هؤلاء وغيرهم هي الشعلات التي أنارت درب الثورة الفرنسية سنة 1789. إن الذين مهدوا بأفكارهم للاستغلال واستعمار الأوطان، هم أولئك الذين استغلوا مبادئ التنوير، بغرض احتلال هذه البلدان ونهب أرزاق شعوبها، حجتهم في ذلك خدمة هذه الشعوب والدفع بها إلى الازدهار والتقدم وركوب موجات الحضارة الغربية عموما والفرنسية خاصة، وربما غاب عن أذهان هؤلاء أن شعوب هذه الأوطان ستنهض من جديد، وأن أقطابها سيقودون ثورات ستنجح مهما بذل المستدمر من جهد، ومهما وفر من وسائل، وأيا كانت مخططاته، وأن الغاصب سيرحل مهما طال مكوثه.

لقد كانت هناك مجهودات كبيرة في مطلع القرن العشرين، والتي كان وراءها كثير من الجزائريين الغيورين على وطنهم وكانت بصماتهم في الحياة الثقافية كبيرة جدا وكان تأثيرهم عميق في بعث روح الصمود والتصدي والاستعداد ليوم النزال ؛ كان من هؤلاء على سبيل الذكر: أبو النهضة الحديثة عبد القادر المجاوي (1848-1914)، والعالم المصلح وأحد أعمدة الفكر الإصلاحي عبد الحليم بن سماية (1866-1933) الذي قضى أربعة عقود داعيا معلما وناصحا، ورابطا الأمة بانتمائها المشرقي ، ثم جاء بعدهم رواد الإصلاح الإجتماعي بداية من ثلاثينات القرن العشرين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889-1940)، ورفيقيه: الشيخ الذي اختطفته يد الغدر الاستدمارية العربي فرحاتي جدري(المعروف باسم العربي التبسي) (1891-1957) ، وعالم الفكر والأدب الشيخ البشير الإبراهيمي (1889-1965) ، لقد كانت المجهودات التي بذلها هؤلاء هي التي مهدت لتطلعات جيل الثورة، هذا الجيل هو الذي عمل بعد ذلك على دحض الأنا الإستدماري... أنا ولا يوجد سواي...

والإشكالية المطروحة هي أن الإستدمار الفرنسي طيلة مكوثه بالجزائر (1830-1962) لم يكن في حسبانه، بأن سيطرته على الآخر ستنمحي؛ كان يؤمن وفقط بعقيدة واحدة هي حقه ولوحده في امتلاك هذه الأرض - المغتصبة- وقهر واستعباد هذا الشعب الأعزل، وهذا ما أباح له اقتراف الجرائم والمجازر بحجة أو بأخرى. وبالرغم من طيلة فترة الاستيطان، وكذا مختلف المشاريع التي عمل على تطبيقها للبقاء في الجزائر الأرض المحروسة غير أنه بعد أكثر من قرن وربع أصيب بخيبة الأمل وهو يتجرع مرارة الرضوخ.

1. المعسكرات وسياسات التعذيب الممنهج:

جعلت كتابات فولتير وروسو من الحضارة الأوروبية مركزا لمختلف الحضارات، وهذا ما دفع بجنرالات فرنسا، وسياسيها يقنعون الجميع بأن شعب فرنسا هو الشعب المتحضر ويريد تحضير الشعوب -المتخلفة حسب رؤيتهم- المغلوبة على أمرها، ولكن قيادات هذه الدولة هي التي عبثت بمقدرات الشعوب بعد استدمارها وتجهيلها لاستعباد شعوبها، وهل من الحضارة والتمدن والحرية التي وردت في كتابات الفلاسفة الغربيين إقرار المراسيم والقوانين التي تسحق شعبا بأكمله، مهما كان الدافع؟ قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بإقامة معسكرات أطلق عليها "**مراكز الإيواء**" وكان هذا الإجراء قد استندت عليه بناء على قرار فرض حالة الطوارئ الذي أقره البرلمان الفرنسي والوارد في المادة السادسة بتاريخ 03 أفريل 1955، واستنادا على ذلك تحولت كثير من مزارع الكولون (Les colons) إلى مراكز للاستنطاق المرعب؛ حدثت خلالها إعدامات كثيرة ومرعبة في آن واحد.

جاء بعده القانون رقم 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956 والذي يتكون من ست (06) مواد؛ وكان مما ورد فيه اللجوء إلى الاعتقال كإجراء رسمي[1]. وفي المادة الخامسة منه أعطى هذا القانون سلطات واسعة للحكومة بالجزائر لاتخاذ كل الإجراءات مهما كانت للمحافظة على السلامة والأمن العام [2]. صدر بعده بيوم واحد مرسوما آخرا[3]. تحت رقم 56-274 مؤرخ في 17 مارس 1956 والذي تضمنت مادته الأولى في فقرتها السابعة مسألة " **الإقامة الجبرية** " (Assignation à résidence) وكان نص الفقرة كما يلي:

« Prononcer l'assignation à résidence surveillée ou non de toute personne dont **l'activité s'avère dangereuse** pour la **sécurité ou l'ordre publics**. L'autorité responsable du maintien de l'ordre prendra toutes dispositions pour assurer la subsistance et l'hébergement des personnes astreintes à résidence et, le cas échéant, de leur famille»[4]

نصت الفقرة 13 من المادة الأولى على اتخاذ كل الإجراءات والتي منها: تحويل أو توقيف، أو الإحالة على الاستيداع لأي موظف قد يشكل خطرا على الأمن والسلامة العامة [5]. هذا الأمن والسلامة تتعلق فقط بالكولون وكذا العساكر الفرنسيين، وهذا لسهولة مراقبة تحركات مختلف العاملين، سواء في الإدارات أو المؤسسات التجارية أو الاقتصادية؛ والذين قد تكون لهم علاقات - مشبوهة حسب نظرتهم- مع المجاهدين الذين قد يوقعوا خطرا سواء على الأشخاص أو الممتلكات.

جاءت بعدها مختلف القوانين والمراسيم وكذا القرارات التي عبثت بالشعب الجزائري ومنحت العسكر تحررا من الضغوطات القانونية[6].

كان عدد المراكز التي تم إنشاؤها كبير جدا، ولم يعلم بعدده إلا سلطات الاحتلال؛ صرح ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن هناك مراكز كثيرة متستر عليها، ولم تتمكن اللّجان من الوصول إليها ومعرفة عدد المساجين بها. وبناء على تقارير اللجان فإن المراكز التي وصلت إليها خلال الفترة 1957-1960 كانت كما يلي:

عدد المراكز	الفترة	عدد السجناء	ملاحظات
04		208	بمنطقة عزازقة
160	1957	10000	تقرير مؤرخ في 1958/12/27
من 158 أصبح 117			39 القطاع الوهراني، 39 القطاع القسنطيني، 37 الجزائر العاصمة، 02 بالجنوب تقلص العدد حسب إعلان السلطات الفرنسية وليس حسب الحقائق في أرض الواقع
92	فيفري 1958	12000	عدد المراكز التي زارتها اللجنة
92	نوفمبر 1958	17000	

الجدول من إعداد صاحب البحث بناء على: مصطفى خياطي: معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 31 - 34.

وبالنسبة للتعذيب فإن الإدارة الإستعمارية قد أصدرت عددا من القوانين والتي بموجبها تمكن رجالها (عسكريون، بوليس، جندرمة....) من القيام بهذا الفعل الشنيع (التعذيب بكل أصنافه)، وهذا للضغط على الراغبين في الانعتاق من العبودية والسعي للحرية واسترجاع الكرامة المسلوبة، ففي بداية الإستقلال أقر أحد الذين تعرضوا للتعذيب للسيدة مغنية لزرق قوله: « **إن الجيش الفرنسي قد سحق خصيتي**»[7].

إن قساوة ما حدث للمعذبين، لا يمكن وصفه، فآلامهم وغضبهم لا يشعر بمرارته إلا من تعرض لهذه الصدمات القاسية. وبالمقابل كان المتحمسون للتعذيب[8] بكل أصنافه كثر؛ سواء المسؤولين الفرنسيين بباريس أو أترابهم في الجزائر. كان من بين هؤلاء مثلا: موريس شال (Maurice Challe)، أندري زيللر(André Zeller)، جاك ماسو (Jacques Massu)، بول أوساريس[9] (Paul Aussaresses)، مارسيل بيجار[10] (Marcel Bigeard)، وراوول سالان (Raoul Sallan) .

أسست فرنسا أجهزة متعددة وقد مارست كلها مختلف أصناف التعذيب سواء المادية أو المعنوية ولعل أبرز هذه الأجهزة: مديرية أمن الإقليم (إدارة حراسة الإقليم) DST[11]، الاستخبارات والعمل والحمايةR.A.P[12]، جهاز التدخل من أجل الوقاية (الفرقة العملياتية الوقاية) D.O.P[13]، مركز التصفية والعبور C.T.T[14]، مركز الإستخبارات والعمل C.R.A[15]، المركز العسكري للإعتقال C.H.I[16]، مركز إعادة التربية(يتم فيها غسل الأدمغة) C.R.D[17].

فالتعذيب بالنسبة لكل الدوائر الحكومية الفرنسية الاستدمارية العسكرية منها والإدارية، مسألة قانونية تسير بمنهجية، غايتها قطع كل صلة بين من صعد للجبل ومن هو في القرية أو الدشرة؛ بل والعمل على إعادة من اقتنع بالعمل الثوري إلى جادة الصواب - وفقا للرؤية الإستدمارية العمياء- لكن جيش التحرير الوطني كان يدرك ذلك وهو ما جعل القيادة تُكَون المجاهدين على التحمل والصبر لأكبر وقت ممكن.

لم تترك القيادات الفرنسية أي شيء يُمكّنها من السيطرة على رجال جيش التحرير الوطني، ويفرق بينهم وبين المناضلين إلا وعزمت على تنفيذه؛ وكانت تقدم كل التبريرات -غير الأخلاقية-على أفعالها وفي كل الظروف؛ ففي مدونة المحافظ باريت(Barrette) بتاريخ 25 فيفري 1957 بعد معركة الجزائر أظهر فرحه وقال مبررا عما فعلته يد الإجرام: إن الأسلوب المستعمل، تُبرره النتائج التي تحققت ميدانيا. وبتاريخ 12 نوفمبر 1957 برر روبير لاكوست(Robert Lacoste) أمام المجلس الوطني الفرنسي مختلف الأعمال التي تقوم بها كل الأجهزة ميدانيا واعتبر أن الحرب في الجزائر شاملة[18]. إن ما يقوم به أفراد هذه المراكز هو من ضمن مهامهم التي ستسمح بالحصول على نتائج مرضية وهي كسبهم المعركة، فممارسة التعذيب جزء من وسائل الحرب التي يخوضونها ضد الشعب الجزائري. إن جنرالات فرنسا يسوغون أن الوضع الذي يمارسون فيه مهامهم هو استثنائي ومعالجته تقتضي معالجة استثنائية.

ليست هذه المراكز فقط هي من تعمل قياداتها على تبرير ما يقترفه أعضاؤها من إجرام في حق الجزائريين؛ فكل الوحدات العسكرية والشرطة والجندرمة تعمل ضمن سياسة واحدة، هي الضغط المستمر واستعمال ما يمكن لتحصيل المرجو. بتاريخ 02 فيفري 1958 صدرت تعليمة عن المكتب الثالث لقيادة الأركان التابع للناحية العسكرية العاشرة التي يشرف عليها الجنرال سالان وذلك قبل القصف الذي طال ساقية سيدي يوسف، كان فحواها إضفاء الشرعية على العمل العسكري لقوات الإستدمار الفرنسي[19] .

2. التهجير القسري:

عمد الجيش الفرنسي إلى أبشع الأساليب وحشية بعد كل كمين يتعرض له جنوده أو بعد كل مواجهة أو معركة يخوضها ضد جنود جيش التحرير الوطني، فتراه ينتقم من السكان العزل بشتى الطرق، والتي تفضي بعد تعرضهم للتعذيب إلى الإعدام بوحشية. استمرت هذه المعاناة حتى أصبحت الجبال والمداشر والدواوير غير آمنة، وصار الشعب غير آمن تهدده الأهوال من كل جهة وفي كل منطقة. أجبرت هذه المأساة العديد من السكان إلى اللجوء إلى الخارج، فقد كانت قبلة عدد من ساكنة المناطق الغربية أن اتجهوا إلى وجدة، والناظور

بالمغرب، أما سكان الجهة الشرقية فكانت وجهتهم نحو: تالة، فريانة، تالابت، القصرين، الكاف، بتونس، وكان البعض منهم من توجه إلى ليبيا.

صورة لأسرة جزائرية [20] لجأت إلى تونس[21]

كانت ظروف اللاجئين مأساوية، فمساكنهم لا تتوفر على أدنى شروط الصحة، وما يحصلون عليه من مساعدات (أغذية، أغطية، دواء...) لا يفي بالغرض ولا يغطي عددهم الكبير جدا[22]. كان وضع الأسر اللاجئة كما وصفت جريدة المجاهد: «...مشردون...نساء شبن قبل الأوان، وأطفال التصق الجلد من أجسامهم بالعظام، وشيوخ تقوست ظهورهم إلى الأبد » [23].

ذكر بن يوسف بن خدة في حواره مع محمد عباس أن عدد اللاجئين بكل من تونس والمغرب قد وصل إلى أكثر من 350.000 لاجئ[24]. ورغم صعوبة تقديم إحصاءات دقيقة عن عددهم؛ وهذا لكون الثورة لم تتوقف، وكذا لأنهم يتوزعون في مراكز ومناطق متفرقة سواء بتونس أو المغرب، فقد قدر الهلال الأحمر الجزائري عددهم بما يقارب 500.000 لاجئ [25]. أوردت جريدة المجاهد الصادرة بتاريخ 1959/11/16 أن اللاجئين الأطفال (إلى غاية 16 سنة) يمثلون نسبة الـ 50 %، والنساء 35 %، أما الـ 15% الباقية فهي تمثل نسبة الرجال من الشيوخ والعجزة[26].

تميزت الفترة ما بين 1954 و1956 بهجرة عدد قليل من الجزائريين نحو تونس وكان هؤلاء ينحدرون من مناطق عديدة مثل تبسة وقسنطينة والأوراس[27]، في حين تميزت المرحلة ما بين 1956 و1962 بنزوح عدد كبير إلى مختلف المناطق الحدودية التونسية. وكانت أهم الأسباب التي دفعت للهجرة هي الخوف من الإيقاف والتنكيل من قبل السلطات الاستدمارية، والخوف من الوقوع في قبضة الجلادين مرة أخرى بالنسبة للذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب، وكذا المنطقة المجردة التي تمتد على خط طول من القالة شمالا إلى نقرين بمنطق تبسة جنوبا؛ والتي حولتها الحكومة الفرنسية منذ سنة 1958 إلى مناطق حربية[28]. فسياسة الترهيب والقهر التي تعرض لها الجزائريون، هي ما دفع الكثير منهم اللجوء إلى آخر حل وهو الهجرة إلى المناطق الأكثر أمنا على الأرواح.

غير أن يد العدو الأعمى امتدت إلى هؤلاء فبتاريخ 03 ديسمبر 1958 شنت القوات الفرنسية هجوما على معسكر للّاجئين في الحدود الغربية مستعملة الأسلحة الأوتوماتيكية، والقنابل اليدوية، وكانت من نتائج هذا الغدر استشهاد 03 نساء، و04 أطفال، وبتاريخ 08 فيفري 1958 أقلعت 25 طائرة عسكرية فرنسية من قاعدة

تبسة وقصفت ساقية سيدي يوسف بما يقارب خمسة وأربعين طنا من المتفجرات[29] والتي أسفرت عن العديد من الضحايا اللاجئين الجزائريين والمواطنين التونسيين[30]. كما أحدثت خسائر فادحة في المؤسسات؛ كان منها تدمير مدرستين، وإدارة المناجم، ومركز إدارة البريد[31].

كان من الذين تنقلوا إلى تونس في الفترة (1954-1962) قد استغل ذلك فانتسب إلى جامع الزيتونة[32] وظل يدرس بها. لكون جامع الزيتونة «...استطاع أن ينشئ جسرا دائما بين التونسيين والجزائريين... أسهم مساهمة فعالة في الحركتين الوطنيتين التونسية والجزائرية»[33]. كانت غاية إطارات جهة وجيش التحرير الوطني، أن يتكون عدد كبير من الجزائريين الذين سيعملون على بنائها ريثما تفتك استقلالها. وكان من الذين درسوا بتونس على سبيل الذكر لا الحصر: عبد الحفيظ عشي[34]، الطيب خرشي[35]، محمد العيد بن العربي اليحياوي[36]، إبراهيم روابحية[37].

بطاقة الطالب يوسف بودبوس[38]، للموسم الدراسي 1958/1957، رقم 000989، أحد طلبة جامع الزيتونة، وعضو في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

3. فشل الإستدمار الكولونيالي:

سخر الاستعمار الفرنسي كل الإمكانات البشرية والمادية لتقويض الحركة الثورية منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر، وتمكن من قتل-استشهاد-عدد كبير من الجزائريين، واستطاع أن يعتقل الآلاف وأن يشرد مئات الأسر، كما بذل قصارى جهده في تغليط الرأي العام العالمي بما كان ينشره من أكاذيب وأباطيل عما يحدث في الجزائر. لكن هل تمكن من القضاء على غاية أولئك الذين نذروا أنفسهم خدمة للوطن بتقديمهم أغلى ما يملكون؛ وهل استطاع إطفاء تلكم الثورة التي أوقد نارها شباب أدركوا غايتهم في هذه الحياة ؟ أم أنه فشل وفي كل المجالات سياسيا وعسكريا وإعلاميا؟

ففي الجانب العسكري، يمكن القول أن القمع الذي قامت به فرنسا كان ملازما لكل المقاومات والانتفاضات التي بدأها الشعب الجزائري، منذ 1830 إلى 1954؛ فلم يعرف الجيش الفرنسي طعم الراحة منذ أن بدأت مواجهته للأمير عبد القادر(1830-1847)، ثم ما تلاها من انتفاضات وعمليات عسكرية مفاجئة (1853-1854) ثورات في منطقة زواوة، (1864) أولاد سيدي الشيخ، وبوعمامة، مقاومة الشيخ المقراني1871. ولربما كان أكثر قَمع شهرةَ ما حدث في ماي سنة 1945، ثم الاعتقالات بعد اكتشاف المنظمة الخاصة 1950.

إن الذي قامت به فرنسا خلال هذه المدة (1830-1954)، ثم ما وقع خلال الثورة التحريرية 1954-1962 كانت نتائجه شلالات من الدماء، وأصبحت قناعة رجال الثورة بأنه يجب قهر هذه القوة الغاشمة وتحطيمها مهما كانت الخسائر - في الأرواح- عبر سعد دحلب عن ذلك بقوله : « ... **الأمر اليوم يتعلق بالقضاء عليه مهما كان الثمن. ولأجل هذا كانت الوحدة والقوة**»[39].

كانت المقاومة شرسة، وكان النصر الذي بحث عنه المجاهدون؛ كونهم رفعوا راية الجهاد ضد العدو الأعمى مقتنعين بقوله تعالى: **"يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم"**[40]. لقد ظنت كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة؛ انطلاقا من حكومة غي موللي (Guy Moly) إلى الجنرال دي غول (De Gaull) بأنها تستطيع أن تحتفظ بالجزائر وبالجزائريين بالقوة، وكاد عناد فرنسا أن يغرقها في مستنقع؛ غير أنها في آخر الأمر كما ذكر صاحب المهمة منجزة: « .... لم تجد بدا من الرضوخ إلى الأمر الواقع، وأعادت انسحابها.....تجر ذيول الهزيمة والمهانة خلفها إلى غير رجعة»[41].

يقول هارتموت إلزنهانس(Harmut Elsenhans) في كتابه **"فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر" (L'échec de la colonisation française en Algérie)** بأن العساكر الفرنسيين رغم كل ما قاموا به «لم يوفقوا في فرض أنفسهم... لأن جموع السكان كانت مساندة ل ج. ت. و، »[42].

كانت العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني متواصلة، والتي أثبتت أن الجيش قد بسط يده على كامل التراب الجزائري.

الفترة	العمليات
من 01 نوفمبر 1954إلى أفريل 1955	بين 100 و200 شهريا
من أفريل 1955إلى سبتمبر 1955	بين 500 و 750
من أكتوبر 1955إلى فيفري 1956	1000
من مارس 1956إلى أكتوبر 1956	بين 2500 و3000
جانفي 1957	3900
نهاية ربيع 1957	أقل من 2000
1959-1958	بين 1300 و 1750
مع نهاية 1959	أقل من 100

الجول من إعداد صاحب البحث بناء على: هارتموت إلزنهانس: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص 234-235.

كان نشاط جيش التحرير الوطني منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة في تزايد مستمر، رغم أنه يفتر أحيانا لكنه يستعيد أنفاسه ليجدد عهده بالعمليات العسكرية. فخلال الستة أشهر الأولى لم تتعدى العمليات سقف الـ 200 عملية شهريا على مستوى التراب الوطني، غير أنها في السداسي الثاني لسنة 1955 ارتفعت من 500 عملية إلى قرابة الـ 1000.

ازدادت تحركات جيش التحرير الوطني وتنوعت عملياته وتوسع نطاقها فبداية من شهر مارس 1956 كانت العمليات لا تنزل تحت الـ 2500 عملية ووصلت في شهر جانفي إلى 3900 عملية بين كمين ومواجهة ومعركة. ونظرا لظروف عديدة قلت العمليات حتى أصبحنا نسجل ما لا يزيد عن الـ 100 عملية في الشهر وهذا نهاية سنة 1959.

وفي الجانب الإعلامي، نشير إلى أن السلطات الإستدمارية قد وفرت مختلف الوسائل المرئية، السمعية، والمكتوبة للتحكم في الوضع في الجزائر؛ وإظهار الوضع الذي تعيشه البلد على أنه محاولات يائسة من الخارجين

عن القانون. كما سنت مختلف القوانين التي تتيح لها إحكام سيطرتها على الأشخاص، والذي منها مثلا القانون رقم 56-274 المؤرخ في 17 مارس 1956 المتعلق بالإجراءات الإستثنائية الخاصة بالأمن وحماية الأشخاص والممتلكات، والمحافظة على إقليم الجزائر[43]. و كذا القرار الحكومي الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء غي موللي، والذي ضمنت مادته الحادية عشر أن يقيم الحاكم مناطق التجميع لحفظ الأمن للسلطة [44]. غير أن ذلك لم يكف، فقد سعت قيادات جيش التحرير الوطني لمواجهة الآلة الإعلامية الفرنسية بما توفر لها من إمكانات لإحداث الرعب ونقل الصراع داخل صفوف العدو. فعملت على تحطيم فكرة قادة فرنسا وهي: "أن الجزائر جزء منها"، وإقناع الرأي العام العالمي بأن الشعب لم ولن يكون فرنسيا، وإظهار لاإنسانية هذا المستعمر[45].

فإذا قلنا - وفق ما صرح به العقيد هواري بومدين- أن نسبة كبيرة من النجاح الذي حققته الثورة التحريرية يعود الفضل فيه لجيش التحرير الوطني، فإن الدور الإعلامي يمثل النسبة الأخرى. ولعل من أهم الأصوات التي أدت دورا بارزا كانت للمجاهد: محمد عيسى مسعودي[46]، وهذا للدلالة على دور القوة الإعلامية ومدى تأثيرها في الجماهير. وأما سياسيا، فإن قيادات الثورة ومنذ اليوم الأول لم يفصلوا بين العمل المسلح والعمل السياسي[47]. وبما أن العمل العسكري شكَّل الفيصل في المواجهة مع الإستدمار الفرنسي، فإن العمل السياسي [48] كان موازيا له. شهد العمل السياسي تطورا ملحوظا[49] وهذا وفقا للصعوبات التي واجهت قادة الثورة منذ البداية، فأنشأت المؤسسات التي دفعت بالعمل المسلح قدما نحو تحقيق النصر.

انبثق عن المجلس الوطني للثورة لجنة التنسيق والتنفيذ[50]. وبعد أربع سنوات من العمل الشاق والصعب الذي قامت به إلى غاية سبتمبر 1958 انحلت اللّجنة وتشكلت بتاريخ 19 سبتمبر 1958 أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس [51]، والتي أعلن عنها في عدة عواصم عربية مثل تونس، والقاهرة، واعتراف 26 دولة بها منذ البداية. وهذا شكل صفعة لفرنسا التي دأبت سياسيا وإعلاميا وعسكريا التعامل مع ما يجري في الجزائر بأنه عمل متمردين. فلم تعد إذن فرنسا تتمكن من الحديث عن الجزائريين بهذه الصفة في وجود حكومة تمثل شعبا مقهورا يطالب بحقوقه المشروعة. وأصبحت الحكومة سواء ممثلة في رئيسها ومن يكون معه، أو البعثات الحكومية التي تتنقل إلى مختلف الدول تستقبل بحفاوة في كل الزيارات والمحادثات التي تقوم بها ومنها: المحادثات في القاهرة بوساطة جمال عبد الناصر مع ملك المغرب أكتوبر 1958، زيارة المغرب نوفمبر 1958، زيارة الإدريسي ملك ليبيا، ثم الملك سعود بالرياض، ثم بورقيبة بتونس مارس 1959، زيارة كل من الهند وباكستان أفريل 1959، وبعده العراق، الكويت، السودان، الأردن. ولم تقتصر الحفاوة على مسؤولي هذه الدول فقط وإنما كانت الشعوب الشقيقة قد أبدت حرارة وحفاوة ذلك مثلها مثل رؤسائها[52].

كانت أول بعثة الى الصين في ديسمبر 1958، ثم منغوليا، فموسكو...، بتاريخ 16 ديسمبر 1959 تشكلت الحكومة المؤقتة الثانية[53]، انطلقت في عهدها الاتصالات الأولى[54] للمفاوضات(25-29 جوان 1960) [55]، تلتها مختلف مراحل التفاوض الشاقة والتي بدأت في لوسيرن(Lucern) 20 أوت 1960، ثم مرة أخرى في مارس 1961 بسويسرا [56] .جرى لقاء آخر في لوغران (Lugrin) بتاريخ 20 جويلية 1961، وقد استمر لمدة أيام؛ ولاستحالة التوافق توقفت المفاوضات[57] .

تشكلت الحكومة الثالثة في دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس في الفترة 09-27 أوت 1961 والتي ترأسها بن يوسف بن خدة[58] استؤنفت المفاوضات مرة أخرى بتاريخ 28 أكتوبر 1961، واستمرت اللقاءات والمحادثات إلى أن اجتمع الأطراف في آخر مفاوضات بتاريخ 07 مارس 1962 بإيفيان(Evian) والتي استمرت لمدة 12 يوما تم فيها التطرق لعدة مسائل؛ أفضت في الأخير إلى إمضاء اتفاقية وقف إطلاق النار[59]، والتي دخلت حيز التطبيق يوم

19 مارس 1962[60]. صرح بن يوسف بن خدة بأن المعركة التي خاضها المفاوضون كانت شاقة وطويلة، وصلت في الأخير لتحقيق المهم في اتفاقيات ايفيان وهو إنهاء الحرب[61].

إن الثورة التي استمرت لسنوات أظهرت للعالم أجمع عدالتها، وهذا ما دفع بالساسة الفرنسيين إلى الجلوس لطاولة المفاوضات. فرغم مسائلها المعقدة وطول مدتها وكذا المحاولات التي قام بها الجانب الفرنسي، كانت المحصلة الإستفادة من سلامة الأراضي ووحدة الشعب.

4. عدالة القضية ودعائمها الأساسية:

كانت الثورة حريصة على استرجاع حرية الفرد والجماعة المغتصبة من المستعمر، وهو المحور الأساس لها، الذي يوجه إليه كل عمل جماهيري في الداخل والخارج، سياسيا، عسكريا، اجتماعيا، وثقافيا. إن القضية الجزائرية عادلة وهذا ما ولد إيمان قادتها بوجوب عرضها على الشعب لاحتضانها؛ رغم صعوبة ذلك، كانت القيادة تدرك بأن التفاؤل (OPTIMISME) والوضوح (CLARETE) ركيزتان أساسيتان لاستمرارية النضال من أجل كسب القضية داخليا وخارجيا.

كان التفاؤل بتحقيق الغاية أمل المفجرين ومن بعدهم كل من اقتنع بالعمل الثوري. فالتفاؤل إذن، أقرب إلى الإيمان الراسخ بإمكانية تلكم الحرية، والتي ظل الشعب الجزائري تواقا لها. فالإنسان ليس حصيلة ما هو كائن أو ما كان فحسب، وإنما قبل كل شيء ثمرة لما يريد ويمكن أن يكون، فيجب إذن تجاوز الحاضر والقيود، والوثوق في قدرة الشعب دخول المعركة المسلحة والانتصار بالرغم من تفوق العدو عدة وعتادا.

وبالنسبة لوضوح الثورة، فإن القادة المفجرون لم يعمدوا على دفع الجماهير إليها، بل تمكين حركتهم من الإرتقاء إلى مستوى هذه الثورة، كما أقروا من البداية أن السلم مع هذا المستدمر هو محصلة الكفاح الثوري المسلح الهادف إلى إجباره على الاعتراف بالأمة الجزائرية وبوحدة أرضها، وأن المهمة التاريخية لجيل نوفمبر هي تحطيم النظام الإستعماري الفرنسي، مؤكدين أن حرية الشعب الجزائري لا تتوقف على رغبة أو إرادة الحكومات الفرنسية، بل تبنى وتتجسد من طرف جماهيره، وأن الشعب لا يموت إلا من أجل أهداف واضحة ومحددة الوسائل. وأيقن الرجال الأوائل ضرورة التحام الثورة به واحتضانه لها، وهذا ما حماها فيما بعد في مسيرتها الشاقة والطويلة أكثر من 07 سنوات.

كان الانتماء للثورة في البداية فَال كما قال إبراهيم قاسمي[62] ، فقد كان عدد الملتحقين بالثورة شهري نوفمبر وديسمبر 1954 قليلا جدا فبالإضافة إلى الأسماء المذكورة في مختلف الكتب والمقالات والمجلات فقد كان هناك أيضا من التحق بالثورة خلال هذه الفترة لكنه قد يكون معروفا لدى البعض دون البعض الآخر حيث كان ممن انضم إلى الجهاد رفقة مصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي نذكر على سبيل الذكر لا الحصر :

الرقم	اللقب والاسم	الأم	تاريخ ومكان الميلاد	استشهد	الصفة
11	عمار بن بلهوشات ضفافلية		1886 بلكفيف	1961	مدني
02	لمين بن علي دربال	نوة	1898 تازبنت	1955	عسكري

03	محمد بن عجرود فارسي		1908 بجن	1955	عسكري
04	محمد بن التومي مشنتل	الزهرة	1931 الونزة	ماي 1956	عسكري
05	إبراهيم بن أحمد الصيد	خديجة	1924 العقلة	1956	عسكري
06	عبد الله بن يونس غلاب	عائشة	1895 بحيرة الأرنب	1958	مدني
07	الطيب بن أحمد بوزيان	مباركة	1928 بجن	1956	عسكري

الجدول من إعداد صاحب البحث بناء على: مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية تبسة: مصالح مديرية المجاهدين وذوي الحقوق، مكتب البطاقية والمعلوماتية.

فإذا كان هؤلاء الأوائل الذين سارعوا إلى مجابهة العدو الأعمى في الجبال والشعاب والوهاد قد استشهدوا فإن بعضا من اخوانهم كُتب لهم العيش فترة الاستقلال منهم:

الرقم	اللقب والاسم	الأم	تاريخ الميلاد	الصفة	تاريخ الوفاة
01	ساعي بن علي فرحي	فاطمة	1910 تازبنت	عسكري	1964/08/23
02	بلقاسم بن محمد بوزنادة (المدعو بلقاسم قلبي)	/	1908	عسكري	1968/01/16
03	لحبيب بن عبد الباقي مصطفاوي	زعرة	1914 الماء الأبيض	مدني	2000/03/31
04	عبد الله بن عمر برهوم	حفصية	1911 بحيرة الأرنب	عسكري	1996/10/03
05	عمارة بن لخضر مخازنية	زينة	1928 المريج	عسكري	2002/05/19
06	الكامل بن الطيب دبوس	فاطمة	1927المزرعة	عسكري	2003/05/14
07	محمد بن بلقاسم غنيات	وناسة	1930 قوراي	مدني	1988/05/24

الجدول من إعداد صاحب البحث بناء على: مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية تبسة: مصالح مديرية المجاهدين وذوي الحقوق، مكتب البطاقية والمعلوماتية

حرصت الثورة على ربط الفكرة الثورية بالعمل، فالمستدمر لا يمكن إجباره على تسليم حق الشعب الجزائري إلا بالقوة وبالعنف، لأنه لم يوجد ولم يستمر إلا بالعنف، والمشكلة إذن كيف نجد ذلك العنف، فقد عملت الثورة على إقناع الشعب بأن تضحياته لن تذهب سدى، كما عملت على تحطيم أكذوبة الجزائر فرنسية.

ومن الطلائع الأولى من المدنيين الذين ناضلوا مع إخوانهم المجاهدين فكانوا سندا للثورة بداية من اندلاعها غرة نوفمبر 1954، كانت الضريبة أن عددا كبيرا منهم اعتقلوا أكثر من مرة ونالوا من العذاب الشيء الكثير، بل هناك من دخل السجن حتى وقف إطلاق النار... نذكر من هؤلاء:

الرقم	اللقب والاسم	الأم	تاريخ الميلاد	فترة السجن	تاريخ الوفاة
01	محمد الهادي بن أحمد علوي	الزهرة	1925/06/04 تبسة	1957/01/01 إلى 1962/04	1991/05/06
02	محمد بن سالم بن سي السعيد	فروجة	1933/01/28 تبسة	من 29-12-1955 إلى 29-06-1959	

03	محمد الصالح بن عثمان مصباحي	فاطمة	1924/08/20	من1960/03/27 إلى 1962/03/30	2000/02/20
04	لحبيب بن محمد فارس		1919 بحيرة الأرنب	1962/05/19-1956	1994/03/23
05	محمد بن نصر دبوبة	تونس بوغرارة	1924 المريج	من1954/11/22 إلى 1959/05/22	2008/03/25
06	حمدة بن علي منسل	العالية	1926 قوراي	1959 -1955	2002/10/08
07	بلقاسم بن أونيس بوعلاق	فضة	1918 الدكان	من1954/11/17 إلى 1957/11/17	2012/11/21
08	محمد الهادي بن علي مضوي	وريدة تومي	1921/01/06 تبسة	1962 -1955	1987/04/19

الجدول من إعداد صاحب البحث بناء على: مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية تبسة: مصالح مديرية المجاهدين وذوي الحقوق، مكتب البطاقية والمعلوماتية.

انطلقت الثورة بقوة منذ اليوم الأول، وبدأت الاعتقالات في صفوف المجاهدين والمدنيين المناضلين مع شهر نوفمبر 1954 فالمناضل بلقاسم بوعلاق بن أونيس قد تم اعتقاله وإدخاله السجن بعد أسبوع واحد من اندلاع الثورة، ونال عقوبة السجن مدة سنتين كاملتين في حين نذكر مثلا أن محمد الهادي علوي بن أحمد سجن للفترتين كانت الأولى في عام 1957 لمدة سنتين، ثم سجن للمرة الثانية في سنة 1959 واستمر في السجن إلى غاية شهر أفريل. أما محمد الهادي مضوي، فقد مكث طويلا بالسجن حيث ظل قابعا في سجون الاحتلال من 1955 إلى 1962.

كان لهذه الغاية الكبرى وهي الانعتاق من العبودية التي نخرت جسد الأمة، أن كثفت القيادات الوطنية من نشاطها فأسست الخلايا الداعمة في مختلف ربوع الوطن، وأصبح الجندي رجل إعلام في دشرته أو قريته أو حيه، وهذا مكن الثورة التحريرية من أن يلتحق بها الشعب الجزائري مؤمنا بأن هذه القيادة هي حقا الممثل الشرعي له، والمدافع عن كرامته، فصار الانتماء للثورة باستمرار، ولم تعد القيادة الثورية تعاني من هذا الجانب، فنجد أن الفترة من 1955 إلى 1962 كان فيها عمل المحافظين السياسيين أكثر قوة وأكثر نجاعة على كل المستويات العسكرية، والسياسية و الإعلامية[63] .، وهو ما جعل العدد في تزايد مستمر، وهذا مكن القيادة أن تركز على التأطير، الانضباط والتكوين لاستيعاب العدد الهائل من الملتحقين بصفوف جيش التحرير الوطني، وقد كان ممن التحق في هذه الفترة حسب السنوات مثلا:

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	سنة الإنخراط	ملاحظات
01	سالم بن بوعزيز سعد الدين	1906	1955	توفي بتاريخ 1984/01/18
02	لحمادي مسلوب	1928	1955	توفي بتاريخ 2009/12/20
03	عباس بن علي هدهود	1902	1956	سجن من 1957إلى 1958 توفي بتاريخ 1998/06/28

04	عمار بن فرحات جابري	1940	1956	شهيد 1956
05	العربي بن أحمد بعلوج	1904	1957	توفي بتاريخ 1995/02/23
06	عثمان بن محمد معمر	1918	1957	توفي بتاريخ 1976/08/24
07	عمارة ين محمد عشوي	1926	1958	شهيد 1960
08	أحمد بن رابح بلهوشات	1939	1958	ضابط متقاعد، على قيد الحياة
09	الطاهر بن عمر حراش	1909	1959	توفي بتاريخ 1970/10/07
10	لخضر بن محمد بولعراس	1938	1959	شهيد 11 مارس 1962
11	مسعود بن محمد الصالح بخوش	1943	1960	شهيد 1960
12	حامد بن صالح حداد	1928	1960	توفي بتاريخ 1998/07/06
13	علي بن بلقاسم خرشي	1890	1961	شهيد 1961/07/12
14	أحمد بن امحمد منسل	1920	1961	توفي بتاريخ 2016/03/06
15	محمد بن الشافعي بوترعة	1935	1962	
16	محمود بن الحفناوي برياني	1931	1962	توفي بتاريخ 2001/07/08

الجدول من إعداد صاحب البحث بناء على: مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية تبسة: مصالح مديرية المجاهدين وذوي الحقوق، مكتب البطاقية والمعلوماتية.

إن عدالة هذه القضية داخليا جعلت الشعب يحتضنها ويؤمن بأهدافها، وغاياتها، وأصبحت الثورة من يوم لآخر تحقق نجاحاتها الميدانية، وازداد اتساعها وشملت كل طبقات المجتمع، فانضم إليها الطلبة سنة 1956 وحذى حذوهم عمال المناجم والمصانع والمؤسسات الإدارية التي يديرها المستوطنون، والتحقت المرأة إلى جانب الرجل. فالنضال الذي باشرته حسيبة بن بوعلي، ومريم بوعتورة شاركهن فيه أيضا أخريات لم نجد من دَوَّنَ أسماءهن في كتب التاريخ ومنهن مثلا:

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	سنة الانضمام	ملاحظات
01	ضريفة بنت أحمد هنوس	1939		على قيد الحياة
02	خديجة بنت علي منسل	1940		شهيدة 1958
03	يسمينة بنت النوري قلمامي	1944	1958	توفيت بتاريخ 2018/10/13

04	زعرة بنت خليفة عثماني	1934/01/05	1957	توفيت بتاريخ 2013/05/07
05	يمينة بنت سماعل الحمزة	1931	1959	توفيت بتاريخ 2013/09/17

الجدول من إعداد صاحب البحث بناء على: مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية تبسة: مصالح مديرية المجاهدين وذوي الحقوق، مكتب البطاقية والمعلوماتية.

جاء الزخم الثوري بمثابة رد طبيعي على العنف الإستدماري اللاإنساني في العديد من الأحيان، كما تجسد العمل في أنها ثورة لم تنسب لزعيم، أو لقائد، بل نسبت للشعب، فكل فئات المجتمع قد التحقت بالثورة، وأظهرت للجميع أن عدالة هذه القضية هي من دفعت المرأة والطفل والشيخ، والعامل والموظف، والطالب والتلميذ، المجاهد والمسبل والفدائي كلهم صفا واحدا ووراء قيادة واحدة.

5. الخاتمة:

اندلعت الثورة التحريرية الكبرى بثلة من الرجال المؤمنين بتحقيق الانعتاق من العبودية والاستغلال البشع الذي ارتكبته يد الإجرام الفرنسية منذ أن أدخلت الهلع على الشعب الجزائري منذ 05 جويلية 1830، والذي استمر قرابة 132 سنة كاملة. استعملت السلطات الفرنسية في ذلك كل طاقاتها وإمكاناتها من تعذيب، وتشريد، وتهجير قسري، وقمع واغتيال ونفي .... للتمكن من إخضاع هذا الشعب وتحويله؛ بل لإبادته ومسخه كليا.

ومن خلال هذه الانطلاقة التي كان الكثيرون يرونها بأنها غير مجدية ولا يمكنها تحقيق الاستقلال؛ لا لشيء سوى لأن المواجهة هي بين خصمين لا تكافؤ بينهما. لكن الزمن جعل الإيمان بتحقيق النصر، والخروج من المأزق - حالة الرضى بالأمر الواقع والتسليم به التي استكان لها كثير من الناس- الذي عرفه المجتمع الجزائري هي مسألة وقت وفقط، ومن هنا يمكن أن نستنتج جملة من النتائج لعل أبرزها:

- ✓ نجاح رجال المنظمة الخاصة في جعل البلد تخرج من الشلل الذي كانت تعيشه الحركة الوطنية؛ الذي أصاب القاعدة والقمة، فتمكن هؤلاء من وضع الشعب على طريق الحرية والذي يمر عبر استعمال العنف الثوري؛ وهو ذاته الوسيلة التي كان عدد كبير من الوطنيين المخلصين يرونه الأجدر بتحقيق الهدف الأسمى لكل جزائري.
- ✓ لم تعرف الثورة على رأسها زعيما ولذلك لم تسم إلا باسم ذلك التاريخ الذي نجحت في صناعته وهو: ثورة **أول نوفمبر** لفظت عبادة الأشخاص، والزعامات الفردية، وأقرت القيادة الجماعية، وحرية الرأي التي لا تمس بالمبادئ الأساسية التي تبنتها: مثل الاستقلال الوطني كهدف أوحد ووحيد للشعب، وجسدت شمولية الكفاح على المستوى الوطني؛ فعدالة الثورة التحريرية تكمن في شموليتها بين الجانب العسكري والجانب السياسي، وهذا ما مكن فلسفة الثورة أن تجعل تلك الأسس والمبادئ والقيم والأفعال تتلاقى وتتفاعل وتندمج وتتكامل.

- ✓ كانت استراتيجية الثورة هي التمكن من إقناع الشعب بغاياتها؛ وكان لهذه الغاية التي وصلت إليها رد فعل قوي من العدو الأعمى، فوضع كل إمكاناته المادية والبشرية للحفاظ على أهم مستعمرة بالنسبة له.
- ✓ إن الثورة لم تفصل بين وحدة الشعب ووحدة الأرض، كما أنها لم تفصل بين مرحلة التحرير ومرحلة ما بعد التحرير، فعملت القيادات الثورية وهي تحت لهيب المعركة على إرساء الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والقانونية والنقابية، وعلى تكوين أقصى قدر ممكن من الإطارات لبناء الدولة الجزائرية المقبلة.
- ✓ كانت القيادات الثورية تنظر إلى أبعادها الجيو استراتيجية فهي لم تفصل بين قضية تحرير شعبها وبين تحرير كل الشعوب المستعمرة، كما أنها لم تفصل بين الجزائر الوطن كبلد قومي له امتداده العربي الإسلامي، ومرتبط بما يعيشه العالم الثالث خاصة منه الذي يئن تحت الاستعباد والاستغلال.
- ✓ إن الثورة التحريرية كانت تعمل على تحرير الذات وتحرير الآخرين.
- ✓ إن ثمن الحرية واستعادة الجزائر المحروسة لما قبل جويلية 1830 هو ثمرة ثورة متوازنة ومتكاملة، واضحة، متفائلة.

7. الملاحق:

الملحق رقم 01: المواد الستة من القانون رقم 56-258 مؤرخ في 16 مارس 1956.

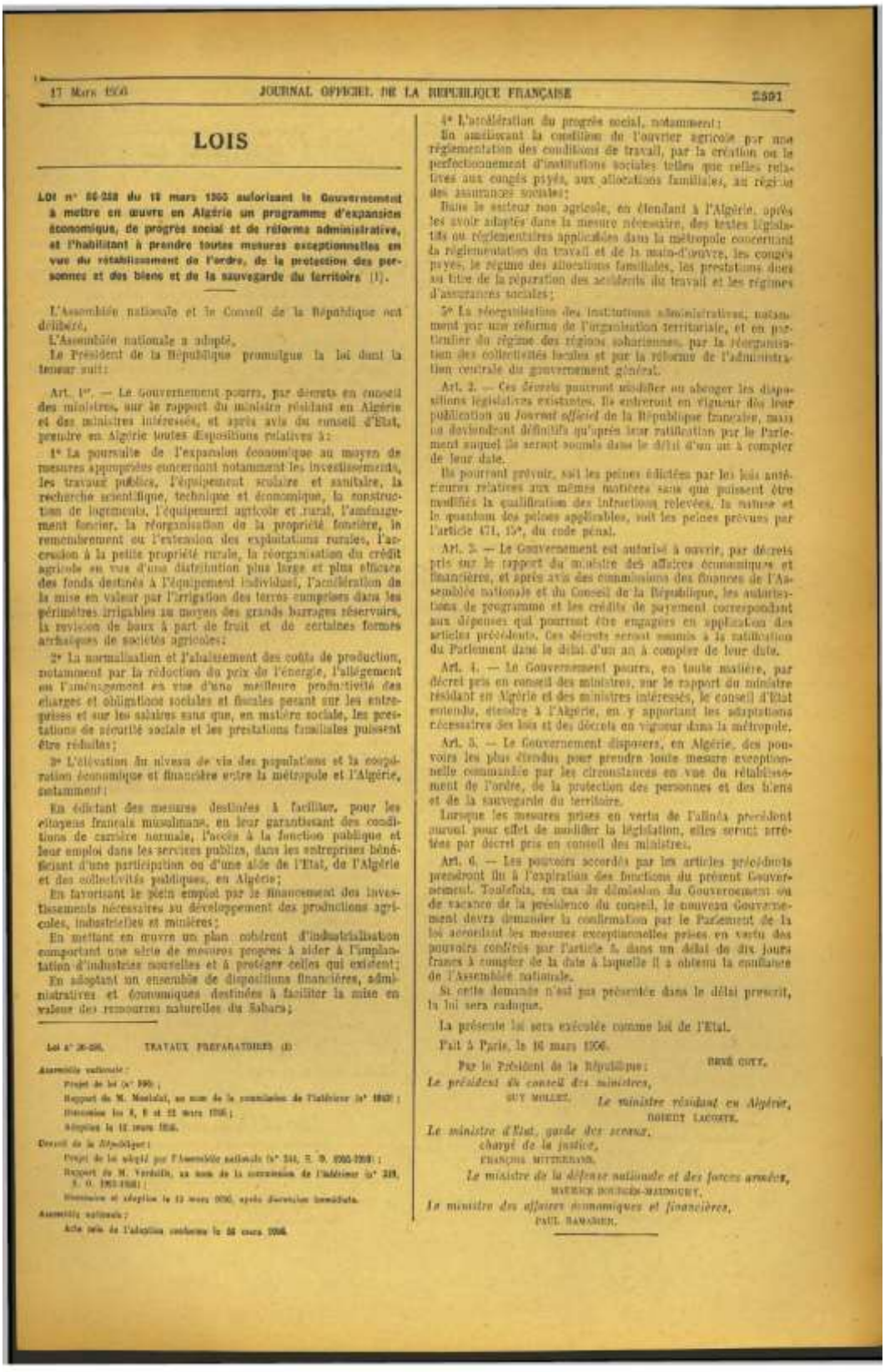

17 Mars 1956 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE 2391

LOIS

LOI n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire (1).

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Le Gouvernement pourra, par décrets en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, et après avis du conseil d'Etat, prendre en Algérie toutes dispositions relatives à :

1° La poursuite de l'expansion économique au moyen de mesures appropriées concernant notamment les investissements, les travaux publics, l'équipement scolaire et sanitaire, la recherche scientifique, technique et économique, la construction de logements, l'équipement agricole et rural, l'aménagement foncier, la réorganisation de la propriété foncière, le remembrement ou l'extension des exploitations rurales, l'accession à la petite propriété rurale, la réorganisation du crédit agricole en vue d'une distribution plus large et plus efficace des fonds destinés à l'équipement individuel, l'amélioration de la mise en valeur par l'irrigation des terres comprises dans les périmètres irrigables au moyen des grands barrages réservoirs, la revision de baux à part de fruit et de certaines formes archaïques de sociétés agricoles;

2° La normalisation et l'abaissement des coûts de production, notamment par la réduction du prix de l'énergie, l'allégement ou l'aménagement en vue d'une meilleure productivité des charges et obligations sociales et fiscales pesant sur les entreprises et sur les salaires sans que, en matière sociale, les prestations de sécurité sociale et les prestations familiales puissent être réduites;

3° L'élévation du niveau de vie des populations et la coopération économique et financière entre la métropole et l'Algérie, notamment :

En édictant des mesures destinées à faciliter, pour les citoyens français musulmans, en leur garantissant des conditions de carrière normale, l'accès à la fonction publique et leur emploi dans les services publics, dans les entreprises bénéficiant d'une participation ou d'une aide de l'Etat, de l'Algérie et des collectivités publiques, en Algérie;

En favorisant le plein emploi par le financement des investissements nécessaires au développement des productions agricoles, industrielles et minières;

En mettant en œuvre un plan cohérent d'industrialisation comportant une série de mesures propres à aider à l'implantation d'industries nouvelles et à protéger celles qui existent;

En adoptant un ensemble de dispositions financières, administratives et économiques destinées à faciliter la mise en valeur des ressources naturelles du Sahara;

4° L'accélération du progrès social, notamment :

En améliorant la condition de l'ouvrier agricole par une réglementation des conditions de travail, par la création ou le perfectionnement d'institutions sociales telles que celles relatives aux congés payés, aux allocations familiales, au régime des assurances sociales;

Dans le secteur non agricole, en étendant à l'Algérie, après les avoir adaptés dans la mesure nécessaire, des textes législatifs ou réglementaires applicables dans la métropole concernant la réglementation du travail et de la main-d'œuvre, les congés payés, le régime des allocations familiales, les prestations dues au titre de la réparation des accidents du travail et les régimes d'assurances sociales;

5° La réorganisation des institutions administratives, notamment par une réforme de l'organisation territoriale, et en particulier du régime des régions sahariennes, par la réorganisation des collectivités locales et par la réforme de l'administration centrale du gouvernement général.

Art. 2. — Ces décrets pourront modifier ou abroger les dispositions législatives existantes. Ils entreront en vigueur dès leur publication au *Journal officiel* de la République française, mais ils deviendront définitifs qu'après leur ratification par le Parlement auquel ils seront soumis dans le délai d'un an à compter de leur date.

Ils pourront prévoir, soit les peines édictées par les lois antérieures relatives aux mêmes matières sans que puissent être modifiés la qualification des infractions relevées, la nature et le quantum des peines applicables, soit les peines prévues par l'article 471, 15°, du code pénal.

Art. 3. — Le Gouvernement est autorisé à ouvrir, par décrets pris sur le rapport du ministre des affaires économiques et financières, et après avis des commissions des finances de l'Assemblée nationale et du Conseil de la République, les autorisations de programme et les crédits de payement correspondant aux dépenses qui pourront être engagées en application des articles précédents. Ces décrets seront soumis à la ratification du Parlement dans le délai d'un an à compter de leur date.

Art. 4. — Le Gouvernement pourra, en toute matière, par décret pris en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, le conseil d'Etat entendu, étendre à l'Algérie, en y apportant les adaptations nécessaires des lois et des décrets en vigueur dans la métropole.

Art. 5. — Le Gouvernement disposera, en Algérie, des pouvoirs les plus étendus pour prendre toute mesure exceptionnelle commandée par les circonstances en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire.

Lorsque les mesures prises en vertu de l'alinéa précédent auront pour effet de modifier la législation, elles seront arrêtées par décret pris en conseil des ministres.

Art. 6. — Les pouvoirs accordés par les articles précédents prendront fin à l'expiration des fonctions du présent Gouvernement. Toutefois, en cas de démission du Gouvernement ou de vacance de la présidence du conseil, le nouveau Gouvernement devra demander la confirmation par le Parlement de la loi accordant les mesures exceptionnelles prises en vertu des pouvoirs conférés par l'article 5, dans un délai de dix jours francs à compter de la date à laquelle il a obtenu la confiance de l'Assemblée nationale.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit, la loi sera caduque.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 16 mars 1956.

Par le Président de la République : RENÉ COTY.

Le président du conseil des ministres,
GUY MOLLET.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux,
chargé de la justice,
FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGES-MAUNOURY.

Le ministre des affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.

Loi n° 56-258. TRAVAUX PREPARATOIRES (1)

Assemblée nationale :
Projet de loi (n° 199) ;
Rapport de M. Mondon, au nom de la commission de l'intérieur (n° 1842) ;
Discussion les 8, 9 et 15 mars 1956 ;
Adoption le 15 mars 1956.

Conseil de la République :
Projet de loi adopté par l'Assemblée nationale (n° 244, t. 0. 1955-1956) ;
Rapport de M. Verdeille, au nom de la commission de l'intérieur (n° 249, t. 0. 1955-1956) ;
Discussion et adoption le 15 mars 1956, après déclaration d'urgence.

Assemblée nationale :
Avis relatif à l'adoption définitive le 16 mars 1956.

الملحق رقم 02: الفقرات 01-07 من المادة الأولى من المرسوم رقم 56-274 مؤرخ في 17 مارس 1956، والتي حددت مختلف الإجراءات والوسائل للحد من نشاطات و تحركات - المشبوهة حسب زعمهم- المسلمين

الجزائريين في كل ربوع الوطن وذلك لتوفير الأمن والسلامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية رقم 67 بتاريخ 1956/03/19

Art. 2. — Jusqu'au 31 décembre 1960, pourront être nommés en qualité d'agents contractuels aux emplois de fonctionnaires titulaires dans les services de l'Algérie et des collectivités locales de l'Algérie, dans les services de l'Etat fonctionnant en Algérie et dans les établissements publics en Algérie, à tous les grades de la hiérarchie, des citoyens français musulmans d'Algérie, à concurrence de la moitié des vacances existant ou se produisant, dans chaque grade des divers cadres et services, à compter de la publication du présent décret.

Il sera procédé au recrutement sur titres des agents contractuels visés à l'alinéa précédent.

Pour l'application des alinéas ci-dessus, les pouvoirs des ministres sont exercés par le gouverneur général qui leur rendra compte de ses décisions.

Les conditions de titularisation des intéressés dans les cadres normaux correspondant aux emplois qu'ils occupent seront déterminées par des règlements d'administration publique ou par des arrêtés du gouverneur général selon que ces emplois relèvent des cadres de l'Etat ou des autres cadres.

Art. 3. — Jusqu'au 31 décembre 1960, le personnel non titulaire, de toute nature, dans les services visés à l'article 2 ci-dessus, devra être recruté parmi les citoyens français musulmans d'Algérie, dans une proportion qui sera fixée, chaque année, par le gouverneur général.

Art. 4. — Des arrêtés du gouverneur général fixeront les modalités d'application du présent décret. Ils pourront notamment déterminer la proportion ou le nombre des emplois devant être confiés aux agents contractuels prévus à l'article 2 ci-dessus dans les services des collectivités locales ou des établissements publics en Algérie.

Art. 5. — Le ministre résidant en Algérie, le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre des affaires économiques et financières, le ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports, le ministre des anciens combattants et victimes de guerre, le secrétaire d'Etat à l'intérieur, chargé des affaires algériennes, le secrétaire d'Etat à la présidence du conseil, chargé de la fonction publique, le secrétaire d'Etat au budget et tous les ministres et secrétaires d'Etat sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française et inséré au *Journal officiel* de l'Algérie.

Fait à Paris, le 17 mars 1956.

GUY MOLLET

Par le président du conseil des ministres:

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre des affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.

Le ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports,
RENÉ BILLÈRES.

Le ministre des anciens combattants et victimes de guerre,
TANGUY-PRIGENT.

Le secrétaire d'Etat à l'intérieur, chargé des affaires algériennes,
MARCEL CHAMPEIX.

Le secrétaire d'Etat à la présidence du conseil, chargé de la fonction publique,
PIERRE MÉTAYER.

Le secrétaire d'Etat au budget,
JEAN FILIPPI.

Décret n° 56-274 du 17 mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie.

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre résidant en Algérie, du ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, du ministre de l'intérieur, du ministre de la défense nationale et des forces armées, du ministre des affaires économiques et financières, du ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports et du secrétaire d'Etat à l'intérieur, chargé des affaires algériennes,

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 5;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète:

Art. 1er. — Le gouverneur général, sur l'ensemble du territoire de l'Algérie, peut:

1° Interdire partiellement ou totalement la circulation des personnes, des véhicules ou des animaux dans les lieux et aux heures fixés par arrêté;

2° Prescrire toute mesure permettant de contrôler la circulation des biens et d'en assurer la conservation et l'utilisation;

3° Réglementer ou interdire l'importation, l'exportation, l'achat, la vente, la distribution, le transport ou la détention de produits, matières premières ou animaux;

4° Instituer des zones où le séjour des personnes est réglementé ou interdit;

5° Prescrire à quiconque héberge une personne étrangère à sa famille d'en faire la déclaration à l'autorité administrative;

6° Réglementer l'entrée, la sortie ou le séjour dans tout ou partie du territoire de toute personne française ou étrangère et en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des pouvoirs publics;

7° Prononcer l'assignation à résidence surveillée ou non de toute personne dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics. L'autorité responsable du maintien de l'ordre prendra toutes dispositions pour assurer la subsistance et l'hébergement des personnes astreintes à résidence et, le cas échéant, de leur famille;

8° Interdire à titre général ou particulier les réunions publiques ou privées de nature à provoquer ou à entretenir le désordre;

9° Ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacle, débits de boissons, magasins et lieux de réunions de toute nature;

10° Prescrire la déclaration, ordonner la remise et procéder à la recherche et à l'enlèvement des armes et munitions de toutes catégories ainsi que des explosifs;

11° Ordonner ou autoriser des perquisitions à domicile de jour et de nuit;

12° Prendre toutes mesures pour contrôler l'ensemble des moyens d'expression et notamment la presse et les publications de toute nature ainsi que les télécommunications, les émissions radiophoniques, les projections cinématographiques, les représentations théâtrales;

13° Par décision immédiatement exécutoire, muter, suspendre ou remettre à la disposition de son administration d'origine tout fonctionnaire ou agent des services publics dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics;

14° Prendre toutes mesures d'interdiction ou de dissolution à l'encontre de toute société, association ou groupement de droit ou de fait dont l'activité est nuisible à la sécurité ou à l'ordre publics.

Art. 2. — Pour satisfaire aux besoins civils et militaires résultant des nécessités du maintien de l'ordre, et pour assurer le fonctionnement normal des services publics, les autorités civiles et militaires sont habilitées, chacune en ce qui la concerne, à exercer les pouvoirs de réquisition prévus par la loi du 3 juillet 1877 relative aux réquisitions militaires et la loi du 11 juillet 1938 sur l'organisation de la nation pour le temps de guerre.

Art. 3. — Le gouverneur général peut fixer les prestations à imposer à titre de réparation des dommages causés aux biens publics ou privés à ceux qui auront apporté une aide quelconque à des rebelles ou qui auront facilité leurs entreprises.

Art. 4. — Par dérogation aux dispositions de l'article 44 du code des douanes, la limite de la zone de visite douanière sur les côtes de l'Algérie est, en ce qui concerne les navires de moins de cent tonneaux de jauge nette, portée de 20 à 50 kilomètres au Nord de ces côtes dans la zone comprise entre:

A l'Ouest: le méridien de Foum-el-Kiss;

A l'Est: le méridien du point 2,500 km Est et du cap Ilioux (carte au 1/200.000 de l'Algérie).

Art. 5. — Les pouvoirs de visite des bâtiments de moins de 100 tonneaux dévolus par l'article 7, titre II, de la loi du 4 germinal an II aux officiers et équipages des bâtiments de la marine militaire sont étendus, dans la zone prévue à l'article 4 ci-dessus, aux officiers et équipages d'hélicoptères et autres aéronefs militaires ainsi qu'à tout autre personnel de la marine militaire éventuellement désigné à cet effet.

الهوامش:

[1] للتفصيل حول ما تضمنته مواد هذا القانون ينظر:
Journal Officiel de la République Française, N°65 du 17/03/1956, p2591.

[2] Journal Officiel de la République Française, N°65 du 17/03/1956, Décret 56-258 du 16/03/1956, Art 01, art 05, p2591. (أنظر الملحق رقم 01)

[3] للتفصيل حول ما تضمنته المواد الأربعة عشر (14) لهذا المرسوم ينظر:
Journal Officiel de la République Française, N°67 du 19/03/1956, pp 2565-2566.

[4] Journal Officiel de la République Française N°67 du 19/03/1956, Décret 56-274 du 17/03/1956, Art 01, para 07, p2665. (أنظر الملحق رقم 02)

[5] IBID, Art 01, para 13, p2665.

[6] مصطفى خياطي: معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 23.

[7] مغنية لزرق: التعذيب وانحطاط الإمبراطورية من مدينة الجزائر إلى بغداد، ترجمة: محمد المعراجي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2011، ص 17.

[8] للتفصيل ينظر: سليم بعلوج: التعذيب في فلسفة الإستعمار الفرنسي بالجزائر 1954-1962 (المبدأ والممارسة)، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد 03، العدد 03 (خاص)، نوفمبر 2021، ص 172-185. حول بعض فنون التعذيب مثل: التعذيب بالحديد، التعذيب بالنار، التعذيب بالحبل ينظر: التعذيب الاستعماري في الجزائر (فنونه وأساليبه الوحشية)،جريدة المجاهد، العدد 08، 1957/08/05، ص 06. ينظر أيضا: بالتعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيلات بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالى جرائمها بالجزائر، جريدة المجاهد، العدد 09، 1957/08/20، ص 05.

[9] (1918-2013) جنرال، مؤسس سرايا الموت للتفصيل ينظر: Le Monde, 02/05/2001

[10] (1916-2010) جنرال، قائد فوج المظليين الثالث، السفاح الذي ارتبط اسمه بالتعذيب والذي يقول عنه بأنه شر لابد منه.

[11] La direction de la Surveillance du territoire (D.S.T) للتفصيل ينظر:
Brève histoire de la Direction de la surveillance du territoire (DST), https://www.dgsi.interieur.gouv.fr/decouvrir-la-dgsi/notre-histoire/breve-histoire-de-la-direction-de-l

a- (surveillance-du-territoire

تاريخ الدخول: 2022/04/02 الساعة 12سا و 20 د.

12 Renseignement Action et Protection (R.A.P) للتفصيل ينظر:
Claude Faure : Bref historique des services de renseignement et de sécurité français contemporains, Revue Historique des Armées, pp 70-80. متاحة على الموقع: https://journals.openedition.org/rha/1843

تاريخ الدخول 2022/04/02 الساعة 23سا و 15د.

13 Dispositif Opérationnel de Protection (D.O.P) للتفصيل ينظر شهادة الضابط جون بيار، الذي عمل في هذه المراكز منذ سنة 1953 وهذا في:
Jean-Pierre Comes : Ma guerre d'Algérie et la Torture (J'étais lieutenant dans les D.O.P), L'Harmatan, paris, France, 2002.
بتاريخ 31 أوت 1957 أصدر الجنرال دولاك مدونة كان مما جاء فيها أن هذا المركز: تنظيم عسكري متخصص في التجسس المضاد. وبتاريخ 18 جانفي 1958 نشر روبير لاكوست نصا يوضح فيه مكانة المركز بأن مصالحه: تابعة لمختلف القيادات العسكرية التي تنتمي إليها. للتفصيل ينظر: رافائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، ترجمة: أحمد بن محمد بكلّي، دار أمدوكال للنشر، 2010، ص251-252.

[14] Centre de Tri et de Transit (C.T.T) جعلت فرنسا من هذه المراكز مقرا ت حرب ضد الشعب الجزائري، للتفصيل ينظر:
Sylvie Thénault : L'internement en France Pendant la guerre d'indépendance algérienne, in matériaux pour l'histoire de notre Temps, N° 92, octobre- décembre 2008, pp01-06.

[15] Centre de Renseignement et d'Action (C.R.A) ضمن مؤلف بيار فيدال نافال حول جرائم الجيش الفرنسي خلال الفترة 1954-1962 تفصيلا لما قام به جنرالات الاستدمار في هذه المراكز. للتفصيل ينظر:
Pierre Vidal-Naquet : Les crimes de l'armée française(Algérie 1954-1962), La Découverte, paris, 2006.

[16] Centre d'hébergement et internement (C.H.I) للتفصيل حول هذا المركز ينظر:
Anne Dulphy: Centre d'hébergement et camps d'internement en Algérie (mars1939-mai 1940), in Exils et migrations ibériques au X Xe siécle, N°3, 2009, pp99-117.

[17] Centre de Rééducation et de (C.R.D) سلط الكاتب مصطفى خياطي الضوء على الممارسات اللاإنسانية التي مارستها السلطات الفرنسية والتي منها إقامة الأماكن المخيفة والوحشية التي جعلتها مواقع للتعذيب النفسي وغسل الأدمغة. للتفصيل ينظر:

مصطفى خياطي: معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015

[18]للتفصيل ينظر: رافائيلا برانش: المرجع السابق، ص280-281

[19] جمال قندل: العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف من خلال تقريرين عسكريين للجنرال سالان، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، سبتمبر 2019، ص718.

[20] هؤلاء أبناء المجاهد سالم بن بوعزيز سعد الدين (1906-1984)الذي كان من الأوائل الذين انضموا للثورة سنة 1955. ويظهر في الصورة من اليمين: الطاوس، الباي، بشير (بالطربوش التونسي الأحمر)، لكحل، ومحمد. أرشيف عائلة سالم سعد الدين قدم لنا من طرف ابنه لكحل، بتاريخ 25 جوان 2021.

كان للاجئين الجزائريين سواء في المغرب أو تونس دور كبير في الثورة الجزائرية للتفصيل ينظر: خير الدين شترة: اللاجؤون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري(1956-1962) النضال الكشفي أنموذجا، المصادر، المجلد 18، العدد 02، 2016، ص37-66.

[21] إن عائلة المجاهد سالم سعد الدين مثلها مثل باقي الأسر الجزائرية قد تفاقم عليها الضغط من طرف الإستدمار الفرنسي، نتيجة لنضال الأب الذي أصبح محكوما عليه بالإعدام لنضاله وحيازته للسلاح ولنتجنيد إبنه بناني في صفوف جيش التحرير الوطني ابتداء من 1956؛ ليلتحق ابنه الثاني بشير بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1958، فالقاطنون بمناطق كل من قساس وأم الريحان (تتبع إقليميا ولاية تبسة حاليا) خرب عساكر العدو وأحرقوا البيوت فأصبح المناضلون عرضة لكل أنواع التعذيب أجبرت العائلة على التنقل (اللجوء) إلى تونس، كانت الإقامة في المرحلة الأولى بمنطقة فريانة، ثم استقر بهم المقام في تالة إلى ما بعد وقف إطلاق النار. مقابلة مع ابنة المجاهد سالم بن بوعزيز السيدة الطاوس سعد الدين: منزلها، بلدية تبسة، ولاية تبسة، بتاريخ 2013/12/29، الساعة 19 سا.

[22] عمار قليل: المرجع السابق، ص 21.

[23] دون صاحب مقال: شتاء آخر يداهم إخواننا اللاجئين، جريدة المجاهد، العدد 33، 08 /1958/12، ص 13.

[24]خير الدين شترة: المرجع السابق، ص 45.

[25] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 22.

[26]المجاهد 1959/11/16، ص08.

[27] محمد كراغل: الهجرة القسرية إلى تونس أثناء الثورة 1955-1962 (اللاجئون الجزائريون أنموذجا)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد5، العدد 11، سبتمبر 2017، ص 301.

[28] عمار قليل: المرجع السابق، ص20.

[29] عبد الوحيد جلامة: مجزرة ساقية سيدي يوسف وتداعياتها على القضية الجزائرية (1958-1962)، مقيرداحي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2019، ص 209-210.

[30] عمار قليل: المرجع السابق، ص 28.

[31] دمر القصف أيضا مركز إدارة الغابات، مركز الحرس الوطني التونسي، وخمس سيارات مدنية ، وسبارتان تابعة للصليب الأحمر الدولي. عبد الوحيد جلامة: المرجع السابق، ص 218-219.

[32] للتفصيل حول الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة ينظر: حبيب حسن اللولب: الطلبة الجزائريون بالبلاد التونسية (1876-1962) دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2013. ينظر أيضا: خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900-1956)، ج1، ج2، ج3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

[33] خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900-1956)، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 157.

[34] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة د، العلبة 35، ملف 28، عدد ترتيبي95، دفتر عدد 22418.

[35] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة د، العلبة 35، ملف 28، عدد ترتيبي38، دفتر عدد 22876.

[36] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة د، العلبة 35، ملف 28، عدد ترتيبي197، دفتر عدد 20078.

[37] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة د، العلبة 35، ملف 28، عدد ترتيبي 261، دفتر عدد 22611.

[38] أرشيف عائلة يوسف بودبوس قدمه لنا بتاريخ 02 نوفمبر 2014.

[39] سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص 10.

[40] سورة محمد: الآية 07.

[41] سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص 14.

[42] هارتموت إلزنهانس: فشل الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص 236.

[43] للتفصيل حول بنود مواد المرسوم ينظر: مصطفى خياطي: معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير(1954-1962)، ترجمة: محمد المعراجي، عمر المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 275-279.

[44] تضمن القرار عددا من المواد التي تتيح للسلطات الكولونيالية متابعة دقيقة للشعب الجزائري: رقابة مرور الأمتعة، إقامة الأشخاص، التفتيش للمنازل في النهار والليل، سلطة المصادرة ...إلخ. للتفصيل ينظر: مصطفى خياطي: معسكرات التجميع في الجزائر ...مرجع سابق، ص 280-281.

[45] الأحمر قادة، لمحة عن الأساليب الدعائية والإعلامية للثورة الجزائرية أثناء مرحلتها الأولى 1954-1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 03 العدد 01، 2010، ص 136.

[46] (1931-1994)، من مواليد وهران في 12 ماي 1931، المكافح، وموقد الضمائر خلال الثورة التحريرية، أحد أبرز الشخصيات الإعلامية خلال الثورة التحريرية. برز بقوة تأثيره في الجماهير منذ نشأة الإذاعة الجزائرية بتاريخ 16 ديسمبر 1956 من خلال تفاعله مع الأحداث والعمليات والكمائن التي كان يقوم بها جيش التحرير الوطني عبر الوطن.

[47] للتفصيل ينظر مثلا: عائشة حسيني: العمل السياسي والعسكري للثورة بمنطقة تابلاط خلال المرحلة الأولى 1954-1956، المجلة المغاربية للمخطوطات، المجلد 06 العدد 01، 2010، ص 111-125.

[48] للتفصيل ينظر: لخضر سعيداني: التطور السياسي والعسكري للثورة ، التحديات والمؤسسات 1956-1962، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 07 العدد 02، 2020، ص 41-53.

[49] أكدت المفاوضات (المحادثات، الإتصالات، اللقاءات،...) معركة سياسية خاضتها الثورة التحريرية، وأكد فيها المفاوضون قدرة تعاملهم بحكمة مع كل العراقيل التي صادفتهم خلال هذه المرحلة، كما أظهرت الثورة نصرها السياسي الموازي لانتصاراتها العسكرية. للتفصيل حول هذه المعركة السياسية ينظر: : حاج عبد القادر يخلف: المفاوضات الجزائرية الفرنسية (المعركة السياسية)، مجلة عصور الجديدة، العدد 20/19، 2015، ص 340-365.

[50] عين مؤتمر 20 أوت 1956 القيادات العليا للثورة؛ تم إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ والتي تكونت من السادة: عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة. بعد استشهاد العربي بن مهيدي، تشكلت اللجنة الثانية من 14 عضوا وهم: كريم بلقاسم، عبان رمضان، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، محمود الشريف، عمار أوعمران، عبد الحميد مهري، لمين دباغين، فرحات عباس، المعتقلون الخمسة في فرنسا: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط.

[51] للتفصيل حول مختلف النشاطات التي قامت بها أول حكومة مؤقتة ينظر: سعد طاعة: لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف، المجلد 06 العدد 01، 2014، ص 323-335. وحول مجهوداتها لعرض القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة ينظر: سعاد بولجويجة: جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و14 للجمعية العامة (سبتمبر 1958-ديسمبر 1959)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 02، العدد 04، 2016، ص 182-204.

[52] سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص 84.

[53] للتفصيل ينظر: سعد دحلب: المرجع السابق، ص 103-114.

[54] استطاعت الثورة أن تجبر فرنسا للجلوس للتفاوض فكانت هناك عديد اللقاءات والتي منها بعض الاتصالات السرية ، ينظر: قصة الإتصالات السرية من 1956 إلى 1960، المجاهد، العدد 92، 1961/03/27، ص 07-08. ينظر أيضا: مبروك غريس، إلياس نايت قاسي: المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرسيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 786- 808.

[55] سعد دحلب: المرجع السابق، ص 117.

[56] Abbas Ferhat : Autopsie D'une guerre: L'aurore, livre édition, Alger, 2011, p 295.

[57] René Gallissot : Les accord d'Evian : en conjoncture et on longue durée, Casbah éditions, Alger, 1997, p16-17.

[58] بن يوسف بن خدة : نهاية حرب التحرير في الجزائر، ترجمة: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 54.

[59] ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، وبعضوية: الصغير مصطفاي، امحمد يزيد، لخضر بن طوبال، رضا مالك، عمار بن عودة، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، والطيب بولحروف، في حين ترأس لويس جوكس الوفد الفرنسي، وبعضوية: روبير بيرون، جون دي بروقلي، برنار تريكو، كلود شايي، فانسان لابوري، فيليب تريبو، دوكماس، بليزان. للتفصيل ينظر: رضا مالك: الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003.

Robert Buron : Carnets politiques des accords d'Evian, ed Plon meaux, paris,1972.

تمكن المفاوضون بعد تسعة جلسات من ضبط نص الاتفاقية والتي وقعت بتاريخ 18 مارس 1962 على الساعة الخامسة والنصف. تصريح للسيد كريم بلقاسم، جريدة المجاهد، العدد 117، 1962/03/20، ص08.

[60] للتفصيل حول سير المفاوضات خلال هذه المرحلة (28 أكتوبر 1961- 19 مارس 1962) ينظر: René Gallissot :op.cit, pp 16-18.

بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص 29-38. عمار قليل: المرجع السابق، ص215- سعد دحلب: المرجع السابق، 143-158.

[61] بن يوسف بن خدة : المرجع السابق، ص 09.

[62] المجاهد إبراهيم قاسمي أحد ضباط جيش التحرير الوطني، تقاعد من الجيش الوطني الشعبي برتبة رائد، ورئيس منظمة المجاهدين لولاية تبسة حينها، توفي بتاريخ 02 أوت 2020.

في جنازة المجاهد لحمادي مسلوب (المتوفى بتاريخ 20 ديسمبر 2009) استعمل هذا المصطلح (فال) وهو لفظ محلي يدل على الندرة والقلة. والمقصود من كلامه أن القلة القليلة استطاعت في البداية؛ خاصة في السنة الأولى لاندلاع الثورة (نوفمبر 1954 - ديسمبر 1955) أن تدرك بأن الالتحاق بصفوف المجاهدين صار واجبا، وأثنى في كلامه على المجاهد لحمادي بقوله: في هذه المرحلة الصعبة التي انطلق فيها الجهاد كان المرحوم قد انخرط مع الأوائل في صفوف جيش التحرير الوطني.

[63] حول بعض أدوار المحافظ السياسي في الثورة التحريرية ينظر: عائشة سبيحي، محفوظ تاونزة: دور المحافظ السياسي في تفعيل الاستراتيجية الإعلامية للثورة التحريرية الجزائرية، مجلة قضايا تاريخية، المجلد 02 العدد 04، 2017، ص 156-169. محمد غربي: المحافظون السياسيون، المجلة الثقافية الجزائرية، مناحة على الموقع: https://thakafamag.com/?p=8765 تاريخ الدخول: 2022/04/04 الساعة 11سا و35د.